ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:
التقدم والتحديات

إعداد: علي محمد – مارينا صبري

تحرير: شريف عبد الحميد

مراجعة: أيمن عقيل

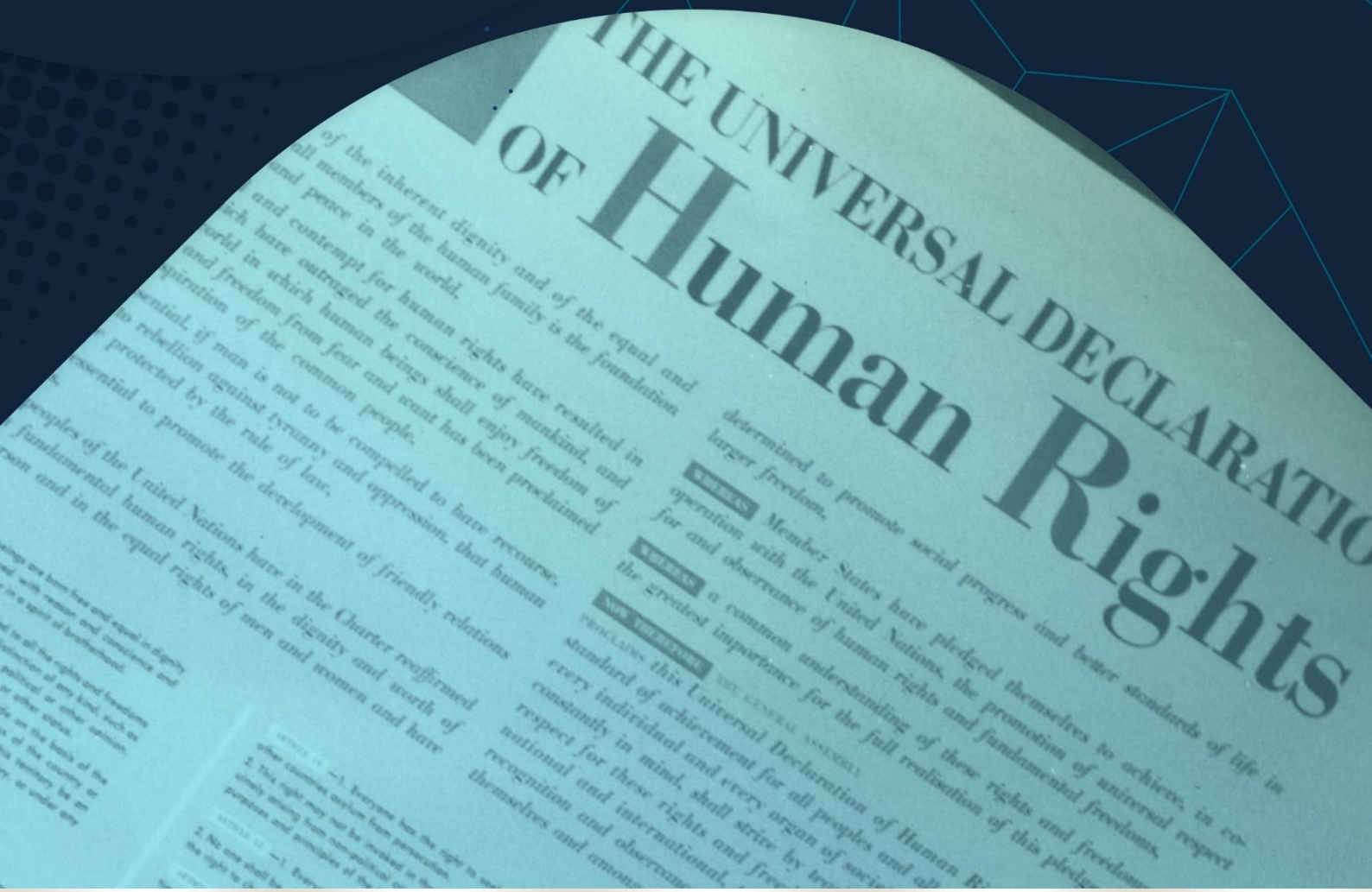

توطئة

لقد مهدت حملة 30×50 حقوق الإنسان للجميع الذي أطلقتها مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** في 10 ديسمبر 2022 واستمرت لعام كامل، للتعرف أكثر على الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأكثر ما لفت انتباهي في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو إن الاعتراف بالكرامة أساس الحرية والسلام والعدل في العالم لكن ما يندي له الجبين هو ثمة مناطق في العالم لا تُصان فيها الكرام خاصة في مناطق النزاعات والتوترات.

وها نحن قد وصلنا للذكري الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي فرصة لا تعوض لإعادة التذكير بالمبادئ الواردة في هذه الإعلان والتي ورغم نبل مقصدها لا تزال مُهدرة في أماكن كثيرة من العالم ولعل الأوضاع في الاراضي الفلسطينية المحتلة لا شاهد واضح علي غياب هذه الحقوق، كما لا تزال الجماعات المسلحة والإرهابية في اليمن والصومال وفي الجمهورية العربية السورية تقتطع أجزاء من الاراضي وتسيطر عليهًا وتمارس ضد المدنيين أبشع الانتهاكات التي تجعل من الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في غياهب النسيان، ولعل ما يساهم في تقويض الإعلان أيضًا التنامي المُخيف في ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين من قبل الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والتي تجلت في تبدل المواقف في الحرب الروسية الأوكرانية مقارنة بالعدوان الإسرائيلي علي قطاع غزة، فالحكومات التي اتخذت مواقف هجومية بدعوي حماية المدنيين في أوكرانيا، لم تقم بنفس الخطوات لحماية المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهو ما يؤدي إلي ضمان حقوق فئة من الأفراد وانتزاعهًا من فئات أخري متناسين إن حقوق الإنسان مترابطة وغير قابلة للتجزئة.

مع ذلك ورغم الواقع الحالي المشحون بالصراعات والتواترات والوضع المذري لحقوق الإنسان في مناطق مختلفة من العالم، لكني من الذين يفضلون النظر إلى نصف الكوب الممتلئ في كافة الأحوال، فحتي مع التحديات التي تواجه الإعلان إلا إن الفرصة لا تزال متاحة للبناء على الحقوق الواردة فيه باعتباره أداة قوية لتحفيز وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإعمال الحق في التنمية.

أخيرًا أقول وانا أقف مندهشاً أمام الانتهاكات التي تطوف أركان العالم إني لم أفقد الأمل في غد أفضل، وأنا على ثقة أن اليوم أفضل من الأمس، ولدي آمل أن نستمد من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والحقوق الواردة فيه بوصلتنًا جميعًا، لنضمن أن يكون الغد أفضل لنًا وللأجيال القادمة ولنفي بالوعد الوارد في أجندة التنمية المستدامة 2023 القاضي بألا يتخلف أحدًا عن ركب التنمية المستدامة.

أيمن عقيل

ديسمبر 2023

المقدمة

في اعقاب الحرب العالمية الثانية التي انتهت في 2 سبتمبر 1945 بعد إعلان الإمبراطورية اليابانية استسلامها. قاد عدد من الدول مبادرات لاعتماد وثيقة لمنع الانتهاكات التي صاحبت الحرب ومعالجة تبعات الركود الاقتصادي اللي مر بيها العالم أثناء الحرب بين دول الحلفاء وهم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا ودول المحور وهم المانيا وإيطاليا واليابان. بجانب تفعيل ركيزة أساسية من ركائز عمل الأمم المتحدة وهي ركيزة حقوق الإنسان. وعلي هذا الأساس اجتمعت 58 دولة وهم عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة آنذاك حتى يصوتون على وثيقة الإعلان والتي تمت الموافقة عليه بأغلبية 48 دولة من بينهم 4 دول عربية وهم مصر والعراق وسوريا ولبنان بجانب امتناع 8 دول عن التصويت، وغياب دولتين عن جلسة اعتماد الوثيقة وهم اليمن وهندوراس. وبدون معارضة أي دولة لوثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

في 10 ديسمبر 1948، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار (217 أ) الذي اعتمد بموجبه وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ليمثل هذا القرار النور الذي ظهر بعد ظلام قاتم تمثل في الحرب العالمية الثانية، وفي الكساد الاقتصادي الذي اضر بملايين البشر حول العالم ، وكان اعتماد الوثيقة في 10 ديسمبر 1948 لحظة فارقة في تاريخ البشرية، ولا شك إن اعتبار الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا اليوم يومًا لحقوق الإنسان، قد شكل زخمًا اضافيًا لوثيقة الإعلان الذي تتكون من ديباجة وثلاثين مادة، تشكل المبادئ الرئيسية للحقوق والحريات الأساسية التي يجب أن يحظى بها البشر في كل مكان بغض النظر عن أي اعتبارات مثل الجنس، أو الدين، أو العرق، أو الأصل القومي أو الميول السياسية. ورغم التباين الذي تبديه الدول في التعامل مع الإعلان، حيث تعتقد بعض الدول إنه مجرد إعلان غير مُلزم قانونًا، بينما تري دول أخري إنها مبادئ تشكل قانونًا يجب العمل على تطبيقها وإدماجه في التشريعات المحلية والوطنية. وإن ثمة فرص متاحة للمضي قدمًا في تنفيذ المبادئ الواردة في الإعلان، وإن هناك ما تحقق بالفعل في السنوات الماضية بفضل هذه الوثيقة.

رغم هذا التباين لا يزال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يمثل الوثيقة الأهم في العالم، والأكثر ترجمة فهي متاحة بأكثر من 500 لغة، ويصادف شهر ديسمبر 2023 الذكري الخامس والسبعين لاعتماد الإعلان، ولا يمكن إدراك الأهمية التي يحظى بهًا الإعلان العالمي دون النظر إلي الواقع المرير التي تشكل قبل اعتماده من حروب صاحبها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، حيث يتراوح عدد ضحايا الحرب العالمية الثانية ما بين 50 إلي 80 مليون. بجانب ملايين أخرين من اللاجئين الذين عاشوَا في مخيمات النزوح.

وتأتي الذكري الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في عام كان المدنيين فيه هم الضحية الأولي للحروب والنزاعات المسلحة، حيث قُتل في الأراض الفلسطينية المحتلة فقط أكثر من 19 ألف من المدنيين 70% من النساء والأطفال، كما ارتقت وتيرة ازدواجية المعايير إلي مستويات لم تكن موجودة من قبل، وظل الكيل بمكيالين في التعامل مع حقوق الإنسان هو النهج المتبع من الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ويشكل جميع ما سبق تحديات ماثلة أمام التطبيق الأمثل للحقوق الواردة في وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تمثل الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فرصة مثالية لقياس تأثيره الممتد لنحو 75 عامًا، والتقدم الذي استند على الحقوق الواردة في وثيقة الإعلان، لكن في الوقت نفسه تمثل هذه الذكري فرصة لتحديد التهديدات والتحديات التي تواجه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والحلول المتاحة للبناء على ما تحقق بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويأتي هذا التقرير في ختام حملة 50×30 حقوق الإنسان للجميع الذي أطلقتها مؤسسة في 10 ديسمبر 2022 وحتى ديسمبر 2023 موعد الذكري الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وقد جري تقسيم هذا التقرير إلى أربعة أقسام

- **التقدم الذي صاحب اعتماد وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**
- **التحديات التي تواجه وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**
- **التهديدات التي تواجه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**
- **الحلول المتاحة للارتقاء بوثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**

المنهجية

يستند التقرير إلى رؤية مؤسسة ماعت الذي تشكلت خلال عملهًا مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، ومن خلال الفحص الذي قامت به المؤسسة لوثيقة الإعلان في 50 أسبوًعا وهو عمر حملة 50× 30 حقوق الإنسان للجميع الذي فحصت فيه مؤسسة ماعت جميع المواد والنصوص الواردة في الإعلان. كما تقفي التقرير أثر آراء مجموعة من خبراء حقوق الإنسان الذين نقدوا وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بجانب ذلك استند التقرير على استبيان أجرته مؤسسة المجتمع المفتوح حول فعالية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وشمل هذا الاستبيان 36 ألف شخص حول العالم.

القســـم الأول: التقدم الذي صـــاحب اعتماد وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

يجادل بعض خبراء حقوق الإنســـان بإن ثمة مكاســـب حقيقية من اعتماد وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنســـان، وإنه لا يجب النظر لنصـــف الكوب الفارغ عند تقييم الوثيقة، فقد أدي اعتماد وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان إلي تقدم في تعزيز حقوق الإنسـان، فقد صـــاحب اعتماد هذه الوثيقة التفاوض بشـــأن عدد واســـع من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسـان وأدي الزخم الذي صـاحب التصـديق علي هذه الاتفاقيات إلي فرض اعتبارات اخلاقية علي الدول لضـــمان حقوق الإنســـان[1]، كما عبرت دول أخري علي تعاهدات بتحســـين حقوق الإنســـان لديهًا بمجرد التصـــديق علي هذه الاتفاقيات، شـــمل التقدم أيضـــا حالة الإجماع والعالمية الذي حظي بها الإعلان العالمي لحقوق الإنســـان[2]، ما جعل الحقوق الواردة في الإعلان ليســـت مجرد كتابة علي ورق لكنهًا تشـــكل مثُل عليا للدول والأفراد علي حد ســـواء، ليس هذا فحسب، فقد استندت بعض المشاريع الخاصة بحقوق الإنسان في تنفيذها علي الإعلان العالمي لحقوق الإنســـان، في الوقت الذي قدمت فيه الدول تعهدات لتعزيز حقوق الإنسان بمناسبة الذكري الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

1. اعتماد مزيد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

يشـــكل الإعلان العالمي لحقوق الإنســـان بجانب العهدين الدوليين، العهد الدولي للحقوق المدنية والسـياسـية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية، ما

[1] Progress and Possibility: Reflecting on 75 Years of the Universal Declaration of Human Rights, https://www.csis.org/events/progress-and-possibility-reflecting-75-years-universal-declaration-human-rights
[2] Ibid

يسـمي بالشـرعة الدولية لحقوق الإنسـان[3]، كما شـكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان مصدرًا اسْتلهمت منه باق الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان التي تضع مبادئ أساسية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لبعض القضايا مثل منع التميز العنصري علي سبيل المثال، وهي القضـية التي تبلورت في اعتماد اتفاقية القضـاء علي التمييز العنصـري[4]، بجانب اتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حماية الأشخاص من الاختفاء القسري[5]، كما شملت الاتفاقيات التي جري اعتمادهًا استنادًا علي نص وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الاتفاقيات التي تحمي حقوق فئات محددة مثل اتفاقية القضـاء علي جميع اشـكال التمييز ضـد المرأة واتفاقية حقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية حقوق العمال المهاجرين. وفي الجدول أدناه الاتفاقيات التي اسـتلهمت من الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان وعدد الدول الأطراف في كل اتفاقية أو معاهدة على حدة.

الجدول الأول: عدد الدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

الاتفاقية / المعاهدة	عدد الدول الأطراف
اتفاقية حقوق الطفل	196
اتفاقية حماية الأشخاص ذوي الاعاقة	186
اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة	189
اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري	182
العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسة	173
اتفاقية مناهضة التعذيب	173
العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية	171
اتفاقية حماية الأشخاص من الاختفاء القسري	70
اتفاقية حماية العمال المهاجرين	57

[3] Fact Sheet No.2 (Rev.1), The International Bill of Human Rights, https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/FactSheet2Rev.1en.pdf
[4] International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-convention-elimination-all-forms-racial
[5] International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance, https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-convention-protection-all-persons-enforced

الشكل الأول: الدول الأطراف في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

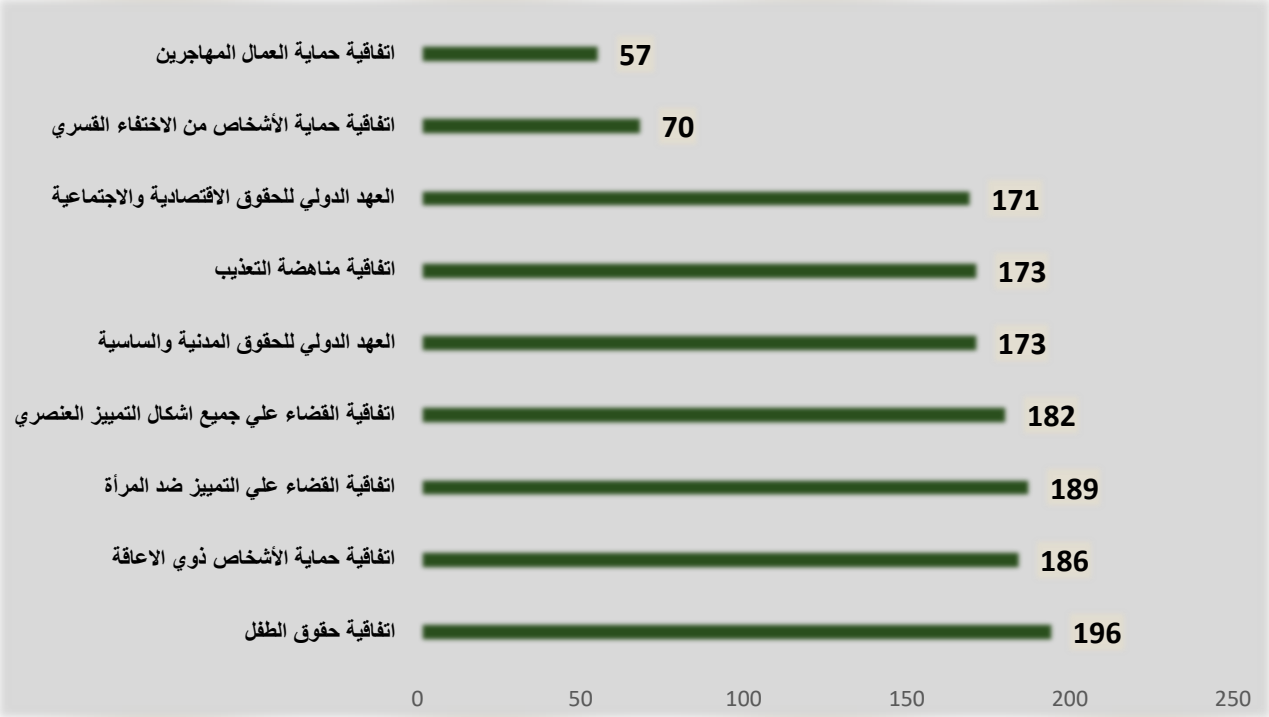

ويتضح من الشكل السابق المعدل المرتفع لتصديق الدول الأطراف علي الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ولذلك فقد جادل الخبراء بإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعود له الفضل في تطوير جميع اتفاقيات حقوق الإنسان التي أعقبت اعتماد وثيقة الإعلان، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتمييز العنصري، وحقوق المرأة، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما يعتقد أخرون إن الإعلان والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان المنبثقة عنه قد شكلوًا أساسًا لعدد من المؤتمرات الدولية التي أدت إلى إنشاء خطط عمل مهمة، والتي مثلت مبادئ توجيهية كانت بمثابة بوصلة نحو احترام وتعزيز حقوق الإنسان. وقد غطت هذه المؤتمرات قضايا المرأة بما في ذلك الحقوق الإنجابية والسكن، والصحة، والتنمية. وقد برهن عدد من خبراء حقوق الإنسان إن الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان المنبثقة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ذات فعالية، فحتي مع التحديات التي تواجه امتثال الدول التي صادقت على الاتفاقيات لكن على الأقل أدرجت هذه الدول أحكام الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان كضمانات في الإطار الدستوري والتشريعي.

مع ذلك وحتى الإشادة بهذه الاتفاقيات يزعم بعض الخبراء إنه رغم إن اللجان المنبثقة عن الإتفاقيات الدولية اضفت مزيد من المعالجة في مساءلة الدول على انتهاكات حقوق الإنسان، إلا أن الإجراءات التي تتخذها الدول تظل انتقائية وطوعية تمامًا. في حين أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يحظى بتأييد عالمي، فإن التصديق على بعض المعاهدات المرتبطة به لا يزال أقل بكثير من أن يكون عالميًا على مستوي بعض الاتفاقيات مثل

اتفاقية حقوق العمال المهاجرين واتفاقية حماية الأشخاص من الاختفاء القسري. إضافة إلى ذلك فإن 33 دولة فقط من أصل 197 دولة في نظام معاهدات حقوق الإنسان تمتثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها بموجب المعاهدات؛ وحتى نهاية عام 2018، كان هناك 585 تقريرًا متأخرًا للتقديم في مختلف هيئات المعاهدات[6]. بجانب ذلك لا تزال بعض الدول متأخرة في تقديم تقاريرها إلى بعض لجان المعاهدات لفترة أكثر من خمس سنوات، على سبيل المثال تتأخر حتى الوقت الحالي 21 دولة لنحو خمس سنوات عن تقديم تقاريرها الأولية للجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[7] مع ذلك في الحدث رفيع المستوى الذي أقامته المفوضية السامية لحقوق الإنسان للاحتفال بالذكري الخامسة والسبعين من الإعلان العالمي التزمت عدة دول بالإلتزام بتقديم تقاريرها إلى هيئات المعاهدات[8].

2. عالمية الحقوق الواردة في وثيقة الإعلان

مهد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الإجماع بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على احترام الحقوق الواردة فيه، وعلى الرغم إن عدد الدول التي وافقت على الإعلان عند اعتماده تشكل 48 دولة إلا إنه في عام 1993 واثناء انعقاد المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان عبرت 190 دولة عن التزامها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي الوقت الحالي هناك 193 دولة حول العالم ملتزمة بالأحكام الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. حيث يؤدي التزام الدول بالإعلان والاتفاقيات المنبثقة عنه إلى تعزيز بعض الحقوق الأساسية، على سبيل المثال عندما تصادق الدول على العهدين الدوليين واتفاقية مناهضة التعذيب فهي مطالبة بتعديل قوانينها المحلية بما يتفق مع الأحكام الواردة في هذه الاتفاقيات، ما يفُعل الحقوق الواردة في الإعلان حتى إذا اختلفنًا على الدرجة الذي يتم بها ضمان واحترام هذه الحقوق. وفي الجدول أدناه تطور الالتزام بوثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الجدول الثاني تطور الالتزام بوثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

تطور الالتزام بالإعلان	عدد الدول	مكان الإجماع
عام - 1948	48	الجمعية العامة
عام -1993	190	مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان
عام - 2006	193	مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان

[6] The Universal Declaration of Human Rights at Seventy: Progress and Challenges, https://www.ethicsandinternationalaffairs.org/journal/the-universal-declaration-of-human-rights-at-seventy-progress-and-challenges
[7] Report of the Committee on the Rights of Persons with Disabilities on its twenty-eighth session (6–24 March 2023), http://tinyurl.com/5n7dn85b
[8] What were the main human rights commitments pledged at the 75th Anniversary of the Universal Declaration of Human Rights? http://tinyurl.com/3c49t3ua

لم يكن الإجماع الذي حظي به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان متمثلًا فقط في العدد الهائل من الدول الذين عبروا عن التزامهم بهذه الوثيقة لكنه تمثل أيضـــا في العدد الهائل من الأشـــخاص الذين ينتمون إلي ثقافات مختلفة والذين شـــاركوًا في صـــياغة وثيقة قانونية. اســـتمرت عامين ممثلين من مجموعة واســـعة من البلدان، بما في ذلك أســـتراليا وكندا وتشيلي والصين ومصر وفرنسا ولبنان والاتحاد السوفييتي والمملكة المتحدة[9].

3. مشاريع حقوق الإنسان القائمة على الإعلان

من بين التقدم الذي جري في تعزيز حقوق الإنســان وارتأت مؤســســة ماعت إنه يســتند إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنســان، بعض المشــاريع التي اســتندت في كتابتها وتنفيذها على الإعلان والذي قامت برفع الوعي بالحقوق الواردة في الإعلان للفئات المســـتهدفة. فمثلا يرتكز الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على فرضية مفادها أن جميع الأفراد يولدون متساوين في الكرامة ويحق لهم التمتع بحقوقهم وحرياتهم دون تمييز، تعد هذه الفرضـــية والركيزة الأساسية، بمثابة أحد الركائز الأساسية لمشروع المرأة وأنشطة الأعمال والقانون التابع للبنك الدولي والذي اســـتند على المســـاواة الواردة في المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

في كندًا أطلق مشـــروع بعنوان "تحقيق التعهد" التابع لـــــ Defining Moments Canada. ويهدف المشروع إلى فحص الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي كان من بين صائغيه الكندي "جون همفريز" واعتمدته الأمم المتحدة في عام 1948. يستخدم هذا المشروع مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لتسليط الضوء على اللحظات التي شاركت فيها كندا في الشؤون الدولية أو الداخلية ومدي الالتزام بتنفيذ هذه المواد.

من بين المشاريع التي أطلعت عليها مؤسسة ماعت أيضا مشروع مؤسسة Justseeds والذي يقوم على التفسير الفني للمواد والمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتوعية بها. في ذات الســـياق قام مجموعة من الفنانين بإطلاق مشـــروع (UDHRquilt) لتوثيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال الحرف اليدوية وذلك لرفع الوعي بالتحديات التي يواجه الإعلان والانتهاكات التي يتعرض لهًا[10].

[9] THE UNIVERSAL DECLARATION OF HUMAN RIGHTS IS TURNING 75: HERE'S WHAT YOU NEED TO KNOW, https://unfoundation.org/blog/post/the-universal-declaration-of-human-rights-is-turning-75-heres-what-you-need-to-know/

[10] What is the #UDHR Quilt Project? https://quilts.moadoph.gov.au/

4. القرارات التي تسترشد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان

لاحظت مؤسسة ماعت استرشاد طيف واسع من القرارات التي يعتمدها مجلس حقوق الإنسان بوثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهو ما يمثل أهمية خاصة للإعلان فبعض هذه القرارات انبثقت عنها خطوات تنفيذية ساعدت في تعزيز حقوق الإنسان علي سبيل المثال تتعلق بعض القرارات بتقديم المساعدات التقنية والفنية للدول في النزاعات المسلحة مثل اليمن والصومال ما يساهم حتي لو بشكل محدود في بناء قدرات المؤسسات الحكومية، كما تضمنت هذه القرارات تقديم الدعم للجان التحقيق مثل لجنة التحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن[11]، وفي الجدول أدناه عدد القرارات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في تسع دورات لمجلس حقوق الإنسان بواقع ثلاث دورات في كل عام.

الجدول الثالث بالقرارات الذي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان

العام	عدد القرارات المعتمدة
2023	109
2022	97
2021	80

[11] Human Rights council, https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/sessions

التعهدات المستندة إلى الإعلان

لاحظت مؤسسة ماعت إن من بين التقدم الذي يمكن أن يلحق بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان هي التعهدات التي وعدت بها الدول لتعزيز الحقوق الواردة فيه، على هامش الاحتفال بالذكري الخامسة والسبعين للإعلان في 12 ديسمبر 2023، حيث تعهد عدد من الدول الأعضاء بمزيد من الإجراءات والتمويل لتعزيز حقوق الإنسان. وقال رئيس مجلس حقوق الإنسان ورئيس شعبة المعاهدات خلال حلقة نقاش لإعلان التعهدات، إذا تم تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الدول على هامش الذكري الخامسة والسبعين، فستكون دفعة قوية لتعزيز حقوق الإنسان، ليس فقط في كل دولة علي حدة، ولكن في جميع أنحاء العالم. وتعهدت خمس دول بتقديم مساهمات مالية محددة لعمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان وإعمال حقوق الإنسان على أرض الواقع، بما في ذلك من خلال نشر خبراء في مجال حقوق الإنسان في الدول التي تستدعي حالة حقوق الإنسان فيها.

في سياق متصل تعهدت 10% من الدول الأعضاء بإعمال حقوق الأطفال والشباب واشراك الشباب في صناعة القرار. كما حظي الاشخاص ذوي الإعاقة باهتمام كبير من تعهدات الدول، حيث تعهدت العديد من الدول بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإنشاء مؤسسات وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان الوصول إلى الخدمات العامة، كالتعليم. كما شكلت الإشارة إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر من 7% من إجمالي الالتزامات التي تم التعهد بها. كما تعهدت بعض الدول الأخرى باعتماد استراتيجيات وطنية لحقوق الإنسان، على سبيل المثال لا الحصر في

التعهدات التي قدمتهًا دولة البحرين للمفوضية السامية لحقوق الإنسان تعهدت مملكة البحرين بإطلاق استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان بحلول نهاية فبراير2024[12].

من بين التعهدات اللافتة للنظر أيضا هو تعهد بعض برامج الأمم المتحدة بتعزيز حقوق محددة على سبيل المثال تعهد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتفعيل الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة في 100 دولة بحلول عام 2023[13]، كما تعهد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتقديم المساعدة التقنية إلى 70 دولة في الخمس سنوات القادمة أي حتي عام 2028، وهو ما قد يساهم في تعزيز الحق في الصحة وفي مستوي معيشي لائق علي سبيل المثال لا الحصر وهي حقوق واردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الجدول الرابع: تعهدات الدول على هامش الذكري الخامسة والسبعين

المجموعة الجغرافية	التعهدات التي قدمتهًا في سياق الذكري 75	الالتزامات المحددة المقدمة
أسيا والمحيط الهادي	ضمان حقوق الأطفال والشباب	• تدابير تشريعية لتعزيز حقوق الطفل • مكافحة التجنيد القسري • مبادرات لحماية الأطفال على الانترنت
المجموعة الأفريقية	إنشاء وتعزيز الخطط والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.	• تفعيل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، • تعزيز مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس.
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أنشاء اليات وطنية لحقوق الإنسان	• بناء قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان • عقد ندوة دولية حول الآليات الوطنية لحقوق الإنسان
أوربا الغربية	التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان تعزيز عمل المدافعين عن حقوق الإنسان اعطاء اولوية حرية الدين والمعتقدة	• تقديم مساهمات مالية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان • تعزيز التحالفات الدولية التي تسعى إلى دعم هذا الحق. • تمويل المدافعين عن حقوق الإنسان
أوربا الشرقية	تعزيز النظام الدولي	• المشاركة في استعادة النظام الدولي القائم على القواعد

تؤدي هذه التعهدات حتى وإن لم ينفذ إلا جزء منها إلى تعزيز حقوق الإنسان وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الفئات الأولي بالرعاية ما يساهم بشكل أكبر في تنفيذ الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

[12] Pledge submitted by Bahrain to the Human Rights 75 Secretariat December 2023, https://www.ohchr.org/sites/default/files/udhr/publishingimages/75udhr/Bahrain_AR.pdf
[13] UNDP pledges to strengthen commitment to human rights and sustainable development, https://www.undp.org/press-releases/undp-pledges-strengthen-commitment-human-rights-and-sustainable-development

القسم الثاني: التحديات التي تواجه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

تمثل الذكري الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان فرصة سانحة من أجل تحديد التحديات التي أعاقت وما برحت تعيق إعمال وتنفيذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وخلال عمل مؤسسة ماعت على إعداد التقرير. حددت عددًا من هذه التحديات التي تعيق التنفيذ الجيد للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

1. التحدي المؤسسي وغياب آلية للتنفيذ

التحدي الأساسي الذي جادل بشأنه خبراء حقوق الإنسان بخصوص عدم فعالية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو التحدي المؤسسي، حيث يفتقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لأي آلية واضحة للتنفيذ[14]. إن جميع إعلانات الأمم المتحدة، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، رغم إنها تنطوي على أهداف طموحة، لكنها لا توفر في حد ذاتها إطارًا ذات فعالية يضمن تنفيذ الحقوق الواردة فيها.

ولا يتضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أي وسيلة يمكن من خلالها رصد التقدم أو تقديم الدعم لتنفيذ الحقوق الواردة فيه. وقد يحظى الإعلان بتأييد عالمي، ولكن تظل الحقيقة هي أن الأشخاص الذين يتمتعون بالحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعيشون داخل الدول، وتظل الدول ذات سيادة وهي المنوط بهًا تعزيز حقوق الإنسان. جادل بعض الخبراء بإن الاتفاقيات التي تستند إلى الإعلان لديها لجان تراقب

[14] The Universal Declaration of Human Rights at Seventy: Progress and Challenges, https://www.ethicsandinternationalaffairs.org/journal/the-universal-declaration-of-human-rights-at-seventy-progress-and-challenges

تنفيذ الأحكام الواردة فيها وبالتالي فالإعلان ليس بحاجة لآلية للتنفيذ ومع ذلك فإن البعض الأخر طرح وجود أجهزة تقوم على تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة مثل الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعلي هذا الأساس فإن غياب آليات مؤسسية دولية ذات كفاءة وفعالية لضمان التنفيذ والامتثال، سيظل تأثير وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان محدودًا[15].

2. الانتقائية وتجزئة الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

جاء في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إن حقوق الإنسان مترابطة وغير قابلة للتجزئة ويكمل بعضها الأخر، مع ذلك لا تزال تمنح بعض الدول الغربية بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية الأولوية للحقوق المدنية والسياسية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ومن الأمور اللافتة للانتباه إن الولايات المتحدة الأمريكية التي تزعم دفاعها عن حقوق الإنسان في مناطق العالم ليست دولة طرف في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ورغم إن الولايات المتحدة تقدم لها 63 توصية من الدول الأعضاء في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل تتعلق بالانضمام إلي المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، إلا إنها تبرر إنها قد لا تتمكن من تنفيذ جميع التوصيات المقدمة لها علي الوجه الأمثل. في سياق متصل إذا انتقلنا إلى اتفاقية حقوق الطفل نجدً إنها الصك الدولي الأكثر قبولاً حيث وصل عدد الأطراف في الاتفاقية 196 دولة أي إن كل الدول صادقت على هذا الصك باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية[16]. كما إنها من بين دول قليلة جدًا لم تنضم إلى اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة[17]. وبالإضافة إلى غياب أي آلية قوية للمساءلة، يمكن ملاحظة عقبة أخري مهمة في الطريقة التي يتم بها الاستشهاد بمبادئ حقوق الإنسان بشكل انتقائي في أغلب الأحيان. ولا يمكن اعتبار هذا مرة أخرى عيبًا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نفسه، ولكن في الدول التي تميل إلى التركيز على مجالات حقوق الإنسان التي تتمتع فيها بالقوة من أجل الضغط على الآخرين، حتى عندما تكون هي نفسها مقصرة في مجالات أخرى.

وكان هذا التوجه واضح اثناء الحرب الباردة عندما كانت الولايات المتحدة والقوى الغربية تهاجم الدول الشرقية على القصور في الحقوق المدنية والسياسية مع ذلك أشار استطلاع رأي حديث اجرته مؤسسة المجتمع المفتوح وشمل 36 ألف شخص حول العالم إن 41% يعتبرون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أهم فئة من الحقوق باعتبار الأولوية لها على

[15] The Universal Declaration of Human Rights at Seventy: Progress and Challenges, https://www.ethicsandinternationalaffairs.org/journal/the-universal-declaration-of-human-rights-at-seventy-progress-and-challenges

[16] Report of the Committee on the Rights of the Child, 85th Session (14 September-1 October 2020), 86th Session (18 January-5 February 2021), 87th Session (17 May-4 June 2021), 88th Session (6-24 September 2021), 89th Session, 17 January-11 February 2022), PAGE 1, https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G22/355/02/PDF/G2235502.pdf?OpenElement

[17] UDHR at 75: American Fantasy or Fallacy? https://moderndiplomacy.eu/2023/12/14/udhr-at-75-american-fantasy-or-fallacy/

الحقوق المدنية والسياسية الذي رأي 25% من المشاركون في الاستطلاع إنها مهمة[18]. لذلك فإن خبراء حقوق الإنسان يرون ضرورة في الاعتراف بالحقوق الواردة في الإعلان باعتبارها مترابطة وغير قابلة للتجزئة ويجب تطويرها في مسار واحد. لإن التأكيد على بعض الحقوق وإقصاء حقوق أخرى يقوض من احراز تقدم في جميع الحقوق بشكل متساو.

3. غياب تطبيق الإعلان في مناطق واسعة من العالم

يكرس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لمسألة إنه قابل للتطبيق على جميع البشر في جميع أنحاء العالم، بغض النظر عن أي اعتبارات، لكن بالنظر إلى الواقع الحالي لحقوق الإنسان نجد إن وثيقة الإعلان مُهملة في بعض الدول الأعضاء، على سبيل المثال ثمة انتهاكات واسعة لحقوق البلوش والكرد في إيران تعيق تنفيذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لاسيما الحق في الحياة من خلال عمليات القتل خارج نطاق القانون والإعدام بإجراءات موجزة وتعسفية[19]. في اليمن لا تزال جماعة الحوثي وهي جماعة وصفها قرار مجلس الأمن رقم 2624 بإنها جماعة تقوم بممارسات ارهابية، ما تزال تقدم على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان[20]. في 5 ديسمبر على سبيل المثال أصدرت محكمة تابعة للحوثي في صنعاء حكمًا بالإعدام على المدافعة عن حقوق المرأة فاطمة العرولي بعد اجراءات قضائية تفتقر لأدني معايير المحاكمة العادلة. كما تحتجز عدد من النشطاء التابعين للأقلية البهائية في اليمن. في بعض الدول الأوروبية مثل المملكة المتحدة وفرنسا والسويد ارتفعت وتيرة ازدواجية المعايير وخطابات الكراهية ما أدي لانتهاكات جسيمة لحقوق الأقليات والعرب والمهاجرين. إن جميع الممارسات السابقة تشكل تحديًا واضحًا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتعيق تنفيذه كما إن انتهاك الحقوق الواردة في الإعلان لاسيما في ظل النزاعات المسلحة أدي إلى تفاقم أزمات اللاجئين في العالم فوفقا للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين فإن أكثر من 35 مليون شخص أصبحوا من اللاجئين وأكثر من 62 مليونا من النازحين في عام 2022 وهي احصائيات قابلة للزيادة في عام 2023.[21]

[18] TRENGTHENING THE HUMAN RIGHTS SYSTEM, Page 11, https://reliefweb.int/report/world/barometer-context-strengthening-human-rights-system-december-2023

[19] A RISE IN EXECUTIONS OF KURDS AND BALOCH BY IRAN, https://nlka.net/eng/a-rise-in-executions-of-kurds-and-baloch-by-iran/

[20] مجلس الأمن يتبنى قرارا يخضع جماعة الحوثيين ككيان لحظر السلاح، https://news.un.org/ar/story/2022/02/1095132

[21] عدد النازحين في العالم يصل لمستوى قياسي مرعب، http://tinyurl.com/mprrt86u

القسم الثالث: التهديدات التي تواجه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

يناقش هذا القسم من التقرير التهديدات التي يمكن أن تهدر جميع الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغالبًا ما ترتبط هذه التهديدات بالحروب والنزاعات المسلحة أو الأفكار المتطرفة التي تؤمن بحق بعض الأفراد في التمتع بحقوق الإنسان وانتزاعها من الأخرين مثل صعود اليمين المتطرف في الدول الأوروبية.

1. النزاعات المسلحة في العالم

أحد التحديات والتهديدات التي تواجه وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هي النزاعات المسلحة الآخذة في الانتشار يومًا بعد الأخر، والتي تؤدي إلي مزيد من القتلى المدنيين والذين يعتبرون هم الضحايا الأولين لهذه النزاعات، كما تفرض ممارسات تعسفية أخري تتعارض مع المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مثل قمع حرية التعبير والتجمع السلمي وانهيار منظومة الحماية الاجتماعية، وتعاظم العنف الجنسي ضد النساء والفتيات. وفي السنوات الثلاثة الأخيرة، فقط نشبت 99 نزاعًا مسلحًا دوليًا وغير دوليًا (أنظر توزيع النزاعات على السنوات الثلاثة). وفي خطته الجديدة للسلام الذي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة اعترف بإن عدد القتلى في النزاعات المسلحة في عام 2022 بلغ أعلي مستوي له منذ عقدين[22] تؤدي هذه النزاعات بالتبعية لإهدار التمتع بالحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهو ما يضعف هذه الوثيقة ويجعلها مجرد حبر علي ورق.

[22] Our Common Agenda Policy Brief 9 A New Agenda for Peace, Page 4, http://tinyurl.com/mpkcvedu

الجدول الخامس: عدد النزاعات في الثلاث سنوات الأخيرة

النزاعات	عدد النزاعات
النزاعات في 2022	33
النزاعات في 2021	32
النزاعات في 2020	34

- الجدول من إعداد مؤسسة ماعت
- البيانات: مدرسة ثقافة السلام

2. معضلة الديون

تمثل مشكلة الديون مشكلة أساسية أمام تنفيذ بعض المواد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لاسيما المواد الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حيث تفيد التقديرات بإن 3.3 مليار شخص يعيشون في بلدان تنفق على تراكم خدمة فوائد الديون أكثر مما تنفق على التعليم أو الصحة لذلك فمن الصعب للغاية أن تُحرز هذه الدول تقدمًا في ضمان هذه الحقوق المتعلقة بالصحة والتعليم وهي حقوق اساسية واردة في وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك لا يمكن أن توفي هذه الدول بالحق في الضمان الاجتماعي الوراد في وثيقة الإعلان حيث تطر هذه الدول تحت وطأة مدفوعات الدين إلي تخفيض الإنفاق علي الحماية الاجتماعية.

في سياق أكثر تحديدًا بدا واضحاً أن تفاقم معدلات الدين الخارجي وتراكم خدمة فوائد الديون يؤدي إلى انخفاض الإنفاق على التعليم لاسيما في الدول النامية. وتشير أبحاث البنك الدولي إلي إن زيادة الدين الخارجي بنسبة 1٪ يؤدي إلى انخفاض 1.4٪ في الإنفاق على التعليم لكل طفل في سن المدرسة. وفي البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، يمكن أن تؤدي زيادة الدين الخارجي بنسبة 5 % إلى انخفاض قدره 12.8 مليار دولار في حجم الإنفاق على التعليم، وهو ما يهدد بمزيد من الأجيال غير المتعلمة كما يقوض تحقيق الهدف الرابع من اهداف التنمية المستدامة. في سياق متصل توضح بيانات هيئة انقاذ الطفولة الدولية إن 21 دولة من أصل 70 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل أنفقت على الديون الخارجية أكثر ما أنفقته على التعليم. وأنه بحلول عام 2024، من المحتمل أن تستوعب خدمات فوائد الديون 10٪ من الميزانية السنوية للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل وهو ما يحد من الإنفاق على الحقوق الاجتماعية مثل الحق في التعليم وهو ما يحد من تنفيذ هذه الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

3. الاحتلال كعائق في تنفيذ وثيقة الإعلان

عند اعتماد وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كانت المشاركة في الإعلان محدودة لأن العالم كان لا يزال مستعمرًا في مناطق مختلفة من العالم، ولاسيما في مناطق في أفريقيا وآسيا. لكن بعض مرور سنوات تحررت معظم الدول التي كانت خاضعة للاحتلال حينها، لكن بقيت قوات الاحتلال الإسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة. أدي هذا الوجود إلى اهدار جميع الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فقد جاوزت أعداد الوفيات منذ عام 1948 وحتى تاريخ كتابة التقرير آلاف الأشخاص من الفلسطينيين بما في ذلك النساء والأطفال والشيوخ. علي سبيل المثال قتلت قوات الاحتلال منذ 7 أكتوبر 2023 وحتي 17 ديسمبر 2023 ما يقارب 19 الف من المدنيين، يمثل 70% منهم من النساء والأطفال في قطاع غزة، بينما قتل أكثر من 250 من المدنيين في الضفة الغربية التي لا تشكل خطرًا علي قوات الاحتلال في الأصل وهو ما يتعارض بشكل فج مع الحق في الحياة الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما اعتقلت اسرائيل منذ 7 أكتوبر 2023 نحو أكثر من 3200 من الفلسطينيين في الضفة الغربية فقط. من بينهم نساء وأطفال وأودعت بعضهم في السجون الإسرائيلية دون تهم محددة. وهو ما يتعارض مع الحق في الحماية من الاحتجاز التعسفي وهو من الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أيضا. تزعم اسرائيل إنها الديمقراطية الأولي في الشرق الأوسط مع ذلك فقد قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي 90 صحفيًا في ثلاثة شهور فقط قطاع غزة وهي إحصائية غير مسبوقة.

4. اليمن المتطرف في أوروبا

يؤدي تصاعد اليمين المتطرف في أوروبا إلى تهميش بعض الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فهذه الأحزاب لديها قناعة بالنزعة القومية التي تفضل مصالحها على حقوق الأخرين، يعد تعاظم هذه الأحزاب عقبة في طريق إعمال الأحكام الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لإنها ترفض المجتمعات المختلفة عنها مثل مجتمعات المهاجرين واللاجئين والأقليات وهو ما يحد من تمتع هذه الفئات بالحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

القسم الرابع: الحلول المتاحة للارتقاء بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان

نركز في هذه القسم من التقرير على الحلول المتاحة للارتقاء والنهوض بحقوق الإنسان، حيث لا تزال ثمة فرصة لجعل هذه الوثيقة ذات فعالية، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال حلول مختلفة مثل زيادة تمويل ركيزة حقوق الإنسان، وإدراج نصوص الإعلان في المناهج التعليمية والدراسية وزيادة التواجد الميداني للمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

1. زيادة تمويل ركيزة حقوق الإنسان

يعاني نظام حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من نقص شديد في التمويل مقارنة بوضعه كأحد الركائز الثلاث للأمم المتحدة. ولذلك تمثل الذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان فرصة للدول والجهات المانحة من القطاع الخاص لزيادة الموارد المخصصة لحقوق الإنسان - ليس فقط المفوضية السامية لحقوق الإنسان لكن لجميع الهيئات المعنية بحقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة ويذهب أكثر من 93 في المائة من الميزانية العادية إلى الركيزتين الأخيرتين: السلام والأمن والتنمية. وتتلقى المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة حوالي 4 بالمائة من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وتأتي معظم الميزانية الخاصة بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان من المساهمات الطوعية. والعقبة في المساهمات الطوعية التي تقدمها الدول والتي أغلبها دول أوربية إن هذه المساهمات تكون مصحوبة بشروط قد تفرض توجهات معينة على المفوضية.

في الجدول أدناه الموارد المخصصة للركائز الثلاثة الأساسية للأمم المتحدة، وهي الركيزة المتعلقة بحفظ الأمن والسلم والتنمية وأخيرًا حقوق الإنسان ونجد في الجدول إن ثمة فجوة هائلة بين التمويل المخصص للركيزتين الأولي والثانية مقارنة بالركيزة الخاصة بحقوق الإنسان.

الجدول السادس الموار المخصصة للركائز الثلاثة للأمم المتحدة في الميزانية العادية 2023

الركيزة	المبلغ المخصص
السلام والأمن	3 (مليار)
التنمية	590 (مليون)
حقوق الانسان	134.5 (مليون)

الجدول السابع توزيع تمويل حقوق الانسان في موازنة الأمم المتحدة لعام 2022

الجهة / الموضوع	المبلغ المخصص
المفوضية السامية	%4.3
حماية اللاجئين	%1.29
اللاجئين الفلسطينيين	1.35
المساعدة الإنسانية	%59

يؤدي محدودية التمويل المخصص لحقوق الإنسان في ميزانية الأمم المتحدة إلى نقص العناية بأوضاع حقوق الإنسان كما يجعل المؤسسات القائمة على الارتقاء بحقوق الإنسان مثل مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية عُرضة للمساهمات الطوعية من الدول التي تفرض شروطًا بسبب ما تدفع من تمويل لصالح هذه المؤسسات وهو ما يؤثر في النهاية علي تحقيق عالمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

2. تعليم حقوق الإنسان

يعد التعليم عنصرًا حاسمًا في تزويد الأفراد بالقدرات والمهارات اللازمة في حياتهم، فالأطفال الذين يحظون بفصول دراسية تتضمن مناهج لحقوق الإنسان، هم أكثر عرضة لدعم حقوق الإنسان ولديهم معرفة أكبر بحقوق الإنسان ويتعاظم التثقيف في مجال حقوق الإنسان من المواقف الإيجابية والالتزام بحقوق الإنسان ويقلل من الشعور بالتهديد من قبل المجموعات الخارجية ويحسن المواقف الاجتماعية تجاه المجموعات الخارجية المهددة. وقد لاحظت مؤسسة ماعت تباين التثقيف في المدارس والتعليم ما قبل الجامعي بين القارات المختلفة.

الجدول الثامن: الدول الذي أدرجت الإعلان العالمي في المناهج التعليمية

القارة	عدد الدول	الدول التي تدرج الإعلان في التعليم
القارة الأوربية	51	39
القارة الأفريقية	54	12
القارة الأسيوية	49	21
أمريكا الجنوبية	12	7
أمريكا الشمالية	23	12
استراليا	1	1

3. زيادة الوجود الميداني للمفوضية السامية لحقوق الإنسان

ينقسم التواجد الميداني للمفوضية إلى فئتين رئيستين: الوجود القائم بذاته والترتيبات التعاونية. وتتألف الفئة الأولى من المكاتب، أي المكاتب القطرية والمكاتب المستقلة والإقليمية الخاضعة للإشراف المباشر للمفوضية السامية لحقوق الإنسان. بينما تتألف الفئة الثانية من التواجد الميداني مع تسلسل إداري، أي عناصر حقوق الإنسان في بعثات السلام أو البعثات السياسية الذين يقدمون تقاريرهم إلى رئيس البعثة والمفوض السامي ومستشارو حقوق الإنسان في فرق الأمم المتحدة القطرية الذين يقدمون تقاريرهم إلى المنسق المقيم للأمم المتحدة والمفوض السامي. مع مراعاة الوضع العام لحقوق الإنسان في الدولة، والاعتبارات الأمنية، ووجود ودور الجهات الفاعلة الدولية الأخرى على الأرض، فضلاً عن الموارد البشرية والمالية المتاحة والترتيبات الإدارية ونطاق الأنشطة التي يمكن القيام بها. وعليه عندما أنشأت المفوضية في عام 1993 كان هناك مكتبين فقط للمفوضية بينما الآن يوجد 94 مكتب للمفوضية، وتري مؤسسة ماعت ضرورة في زيادة وجود مكتب لحقوق الإنسان في كل مكان، مع الأخذ بالاعتبار محدودية الموارد حيث إن عدد المكاتب الحالية لا تغطي سوي 43% من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ما سيضفي مزيد من التزام الدول بالمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تستند إليه المفوضية في عملها الميداني في الدول المختلفة مع الأخذ في الاعتبار محدودية الموارد المتاحة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

يذهب أقل من 4٪ فقط من ميزانية الأمم المتحدة حاليًا إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان. والنتيجة هي استمرار نقص تمويل ركيزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وزيادة الاعتماد علي المساهمات الطوعية ورغم ما تمثله هذه المساهمات الطوعية من أهمية لقيام المفوضية بدورها المنوط بها إلا إنها في ذات الوقت تفرض ضغوط من الدول المانحة لعدم المساس بمصالحها. وثمة فجوة واسعة بين ما هو مطلوب والموارد المتاحة للمفوضية فقد بلغت ميزانية المفوضية السامية لعام 2023 نحو 277 مليون دولار من بينها 133 مليون دولار تمثل مساهمات طوعية حتى أبريل 2023[23]. أي أكثر من 48% من إجمالي الميزانية.

[23] Who Funds OHCHR? https://www.ohchr.org/en/about-us/funding-and-budget/our-donors

الشكل الثاني: ميزانية المفوضية خلال السنوات الثلاثة الماضية

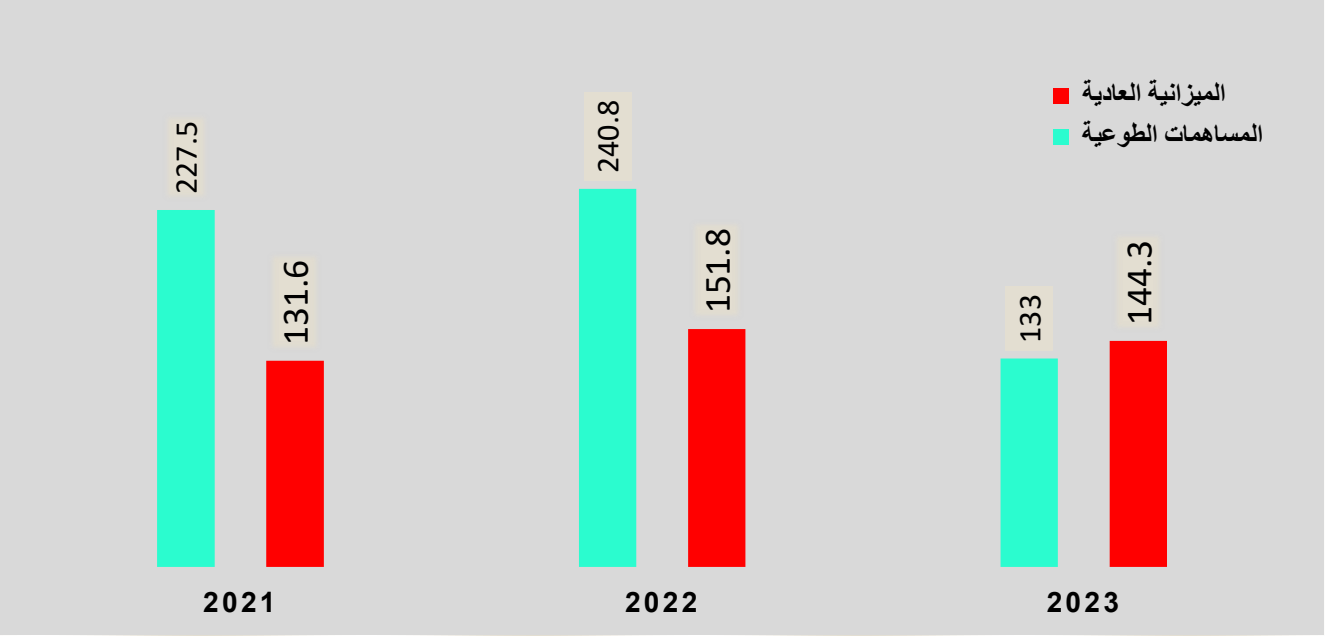

يتضح من الشكل السابق إن ميزانية المفوضية وصلت أكثر من 391 مليون في عام 2022 من بينهًا 240.8 مليون مساهمات طوعية أي ما يمثل 61.5% من إجمالي الميزانية، بينما وصلت في عام 2021 359.3 مليون دولار من بينها 63.3% مليون دولار. ويتضح أيضا إنه في السنوات الثلاثة الأخيرة لم تتخطي الميزانية العادية المساهمات الطوعية التي تقدمهًا الدول الأعضاء يؤدي نقص الموارد إلى الاعتماد بشكل أكبر علي المساهمات الطوعية والتي قد تفرض مزيد من الضغوط على عمل المفوضية.

فقد تفرض على سبيل المثال المساهمات الطوعية قضايا بعينهًا على الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة حيث تعد الإجراءات من أكثر الآليات التي تحظي بمساهمات خارج الميزانية، فبين عامي 2015 و2019، جاء 40٪ من ميزانية الإجراءات الخاصة من تمويل إضافي من خارج الميزانية من عدد قليل من الدول والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة. بعض خبراء الإجراءات الخاصة أكدوًا إنهم تلقوا مدفوعات مالية مباشرة - خارج منظومة الأمم المتحدة، تصل إلى 11 مليون دولار تقريباً. من مؤسسات مثل: مؤسسة فورد ومؤسسات المجتمع المفتوح. وتجدر الإشارة إلى أن مدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة، التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في عام 2007، تحظر على الخبراء قبول أي هدية أو مكافأة من أي مصدر حكومي أو غير حكومي مقابل الأنشطة المنفذة في إطار السعي لتحقيقه ولايته، برغم ذلك واصل المكلفون بالولايات في اطار الإجراءات الخاصة في قبول تمويل مباشر من الحكومات أو المنظمات غير الحكومية للأنشطة التي يقومون بهًا في إطار كل ولاية، في سياق متصل جادل بعض المعارضين لزيادة الموارد المالية للمفوضية بإن المشكلة ليست في حجم الموارد بقدر ما هي كيفية انفاق الموارد المتاحة.

النتائج والتوصيات

لا يزال الإعلان العالمي لحقوق الإنســـان وثيقة هامة للغاية، ولا تزال تحظي بقبول واجماع من جميع الدول الأعضـــاء في الامم المتحدة ولا ينفصـــل التقدم الذي طرأ في تعزيز حقوق الإنســـان في مناطق مختلفة من العالم عن الحقوق الواردة في وثيقة الإعلان، وثمة جدال بين خبراء حقوق الإنســـان بإن عالم بدون وثيقة الإعلان العالمي لحقوق إنســـان وهيئات المعاهدات التي تستند إليه وآليات دولية لحقوق الإنسان لن يكون أفضل من عالم خال من هذه الوثيقة والاتفاقيات الدولية التي استندت إليها. وعلي هذا الأساسي توصي مؤسسة ماعت للســـلام والتنمية وحقوق الإنســـان في ختام حملة 30×50 حقوق الإنســـان للجميع بضرورة:

- العمل على مضـــاعفة الموارد المالية لتمويل المشـــاريع التي تدعم تنفيذ الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛
- تعزيز أنظمة المراقبة والإبلاغ لممارسة ضغطًا إضافيًا على الدول والعمل على تعزيز تأثير الإعلان في الممارسة الفعلية؛
- زيادة تمويل ركيزة حقوق الإنســـان في ميزانية الامم المتحدة ونقص الاعتماد على المســـاهمات الطوعية التي تُفرض الدول بموجبها شـــروط على مؤســـســـات حقوق الإنسان الدولية؛
- اعتماد خطة عالمية للتثقيف في مجال حقوق الإنســـان ودعوة الدول الأعضـــاء في الأمم المتحدة لإدراج هذه الخطة في المناهج الدراســـية والتعليم في المدارس الابتدائية والتعليم ما قبل الجامعي؛
- إطلاق مزيد من الحملات التوعوية التي تعرف بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ورفع الوعي بأهميته؛
- زيادة الوجود الميداني للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في نحو 80% من إجمالي الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بحلول 2023 مع النظر في توفير موارد اضافية لضمان استمرارية عمل المكاتب الخاصة بالمفوضية؛
- الحد من ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين التي تمارســـه الدول الأوربية في التعامل مع الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.